جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مـجلة البحوث
الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الخمسين ـ "إصدار يوليو ٢٠٢٥م ـ ١٤٤٧هـ"

الأهمية الاقتصادية للمسئولية الاجتماعية للشركات في ظل مبادئ الحوكمة (دراسة تطبيقية)

The Economic Importance of Corporate Social Responsibility in Light of Governance principles An Applied Study

الدكتـــور

حسين السيد حسين محمد

مدرس المالية العامة والتشريعات الإقتصادية والضريبية
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

مجلـة البحـوث الفقهيــة والقانونيــة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على المرتبة الأولى على المستوى العربي في تخصص الدراسات الإسلامية
وتصنيف Q2 في تخصص القانون حسب تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

التاريخ: 2024/10/20

الرقم: L24/0260 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحوث الفقهية و القانونية المحترم

جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر

تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي التاسع للمجلات للعام 2024.**

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (**5000**) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (**1500**) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (**1201**) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2024.**

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة البحوث الفقهية و القانونية** الصادرة عن **جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (**32**) **معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

وكان **معامل "ارسيف Arcif" العام** لمجلتكم لسنة 2024 (**0.3827**). ونهنئكم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الأولى في تخصص الدراسات الإسلامية من إجمالي عدد المجلات (103)** على المستوى العربي، مع العلم أن **متوسط معامل "ارسيف" لهذا التخصص** كان (**0.082**). كما صُنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (**Q1**) وهي الفئة العليا .
- كما صُنفت مجلتكم في **تخصص القانون** من **إجمالي عدد المجلات (114)** على المستوى العربي ضمن الفئة (**Q2**) وهي الفئة الوسطى المرتفعة ، مع العلم أن **متوسط معامل "ارسيف" لهذا التخصص** كان (**0.24**).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في **تقرير معامل "ارسيف" لعام 2024** في أي تخصص، **لا يعني حصول** المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كتصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من **المعايير الخمسة المعتمدة لتصنيف مجلات تقرير "ارسيف" (للعام 2024) إلى فئات في مختلف التخصصات**، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: http://e-marefa.net/arcif/

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "**ارسيف**"، نرجو التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

" ارسيف Arcif"

الأهمية الاقتصادية للمسئولية الاجتماعية للشركات في ظل مبادئ الحوكمة
(دراسة تطبيقية)

The Economic Importance of Corporate Social Responsibility in Light of Governance principles
An Applied Study

الدكتـــــور

حسين السيد حسين محمد

مدرس المالية العامة والتشريعات الإقتصادية والضريبية

كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأهمية الاقتصادية للمسئولية الاجتماعية للشركات في ظل مبادئ الحوكمة (دراسة تطبيقية)

حسين السيد حسين محمد

قسم الاقتصاد السياسي والمالية العامة والتشريعات الاقتصادية والضريبية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: Husseinelsayedhussein88@gmail.com

ملخص البحث:

أدي اتساع دور الشركات (المؤسسات) من تركيزها على الجانب الاقتصادي فقط ليمتد إلى جوانب التنمية الاجتماعية، وظهر ذلك جلياً في الدول الصناعية الكبرى من تعاون وتناسق وتكامل في مهام ثلاثة أطراف أساسية هي الدولة ورجال الأعمال والمجتمع، فأصبحت كل من الحكومة والمؤسسات الاقتصادية تسخر جهودها لجعل القطاع الثالث وهو المجتمع يستفيد من هذا التعاون . ولذا أثار مصطلح المسؤولية الاجتماعية ضجة كبيرة في المجال الاقتصادي الدولي في الوقت الحاضر.

ويرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بمفاهيم أخرى ذات العلاقة، والمتمثلة في مصطلح حوكمة الشركات الذي يعد من المصطلحات الحديثة في مجال إدارة الأعمال ولعله يرد التساؤل التالي: ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية، وما علاقة هذه المسؤولية بحوكمة الشركات، وماهي الآثار الاقتصادية المترتبة علي ذلك ؟ .

الكلمات الافتتاحية : الأهمية الاقتصادية، المسؤولية الاجتماعية، مبادئ الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية في الإسلام، الدراسات التطبيقية .

The Economic Importance of Corporate Social Responsibility in Light of Governance principles An Applied Study

Hussein Elsayed Hussein Mohamed
Department Of Political Economy, Public Finance, And Tax Legislation, Faculty of Law, Cairo University, Egypt.
E-mail: Husseinelsayedhussein88@gmail.com

Abstract:

Expanding role of companies (institutions) from its focus on the economic side, only to include aspects of social development , in the major industrial countries appeared cooperation and harmonization and integration of the functions of the three parties to the basic state and the business community, became both the government and economic institutions harness their efforts to make the third sector , a community benefit from this cooperation. Therefore, the term social responsibility raised a big fuss in the international economic field at the present time .

Is associated with the concept of corporate social responsibility concepts of other relevant represented in term of corporate governance which is one of the terminology of modern business management and perhaps is the following question: What is meant by social responsibility, and the relationship of this responsibility in corporate governance , and what are the economic implications of that. ؟

Keywords: Economic Importance, Social Responsibility, Principles Of Governance, Social Responsibility In Islam, Applied Studies.

المقدمة

ظهرت الحاجة إلي الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية ، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين ، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية من عام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ . ونتيجة لذلك تزايدت أهمية الحوكمة لاتجاه كثير من دول العالم إلي التحول إلي النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة علي الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي .

ونتيجة لهذا لم يعد المجتمع ينظر إلي المؤسسات (الشركات) نظرة تقليدية ، ولم يعد تقييم تلك المؤسسات يعتمد في بناء سمعتها علي مراكزها المالية فقط . ففكرة تركيز المؤسسات الاقتصادية علي تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال لم تعد مقبولة للتعبير عن استجابة المسيرين في هذه المؤسسات لمسؤوليتهم الاجتماعية .

ومن هنا ظهر مصطلح المسؤولية الاجتماعية ، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات .وظهر الاهتمام بموضوع المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وأصبح الحديث عنها في الآونة الأخيرة عنوانا للمؤتمرات والندوات، ومجالا للدراسات والأبحاث سواء من قبل الأفراد أو مراكز البحوث والمنظمات الدولية، كما تزايد الاهتمام بها من قبل كل الحكومة والشركات نفسها، وأصبحت المسئولية الاجتماعية جزءا من استراتيجية شركات الأعمال للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة. لكن على الرغم من ذلك فإنه لا يوجد اتفاق عام لدى الأطراف المعنية على تحديد تعريف واضح للمسئولية الاجتماعية ، وكيفية قياسها من ناحية التكاليف والعوائد الاجتماعية.

ومن أجل تنفيذ هذا البحث علي أكمل وجه تم التعامل معه من خلال ثلاثة محاور رئيسة .

حيث يُعني المحور الأول بمنهجية البحث (المشكلة ، الفروض ،الأهداف ،الأهمية، الدراسات السابقة ، أسلوب البحث) .

أما المحور الثاني فيتناول الإطار النظري للدراسة الذي من خلاله ستُسلط الأضواء علي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المبادئ الإسلامية ووفقاً لمبادئ الحوكمة والآثار الاقتصادية المترتبة علي ذلك .

بينما المحور الثالث يستعرض الجانب العملي (التطبيقي) من الدراسة ابتداءً بجمع البيانات مروراً بتحليل النتائج وانتهاءً بوضع التوصيات .

المحتويات

المحور الأول : منهجية البحث :

ويمكن عرضها علي النحو التالي :

١- مشكلة البحث .

٢- فرضيات البحث .

٣- أهداف البحث .

٤- أهمية البحث .

٥- الدراسات السابقة .

المحور الثاني : الإطار النظري للدراسة :

وسوف يُعرض من خلال النقاط التالية :

١- إلقاء الضوء علي مفهوم حوكمة الشركات طبقاً لمحدداتها ومعاييرها .

٢- المسئولية الاجتماعية وأهميتها في المجتمع .

٣- العلاقة بين المسئولية الاجتماعية وحوكمة الشركات .

٤- الأهمية الاقتصادية للمسئولية الاجتماعية للشركات .

المحور الثالث : الجانب التطبيقي للدراسة

١- نماذج من المسئولية الاجتماعية للشركات علي مستوي العالم وعلي مستوي المملكة العربية السعودية .

٢- النتائج .

٣- التوصيات .

الحوكمة

GOVERNANCE

ملخص عام

يهدف البحث إلي إلقاء الضوء علي مفهوم أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة في الشركات أو ما اصطلح علي تسميته (الحوكمة) ومدي ارتباطها بالمسئولية الاجتماعية للشركات والنتائج الاقتصادية المترتبة علي العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات .

تعريف الحوكمة والهدف منها .

الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلي تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة الاقتصادية (الشركة) . ويعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي انتشرت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE ، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي تعني " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " [١] .

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح ، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم التعريف .

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: **" هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها** [٢] .

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: **" مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين** [٣] .

---

(١) محمد حسن يوسف " محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر " ، بنك الاستثمار القومي ، يناير ٢٠٠٧ ، ص ٤ .

(2) _ Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

(3) _ Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and

وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين[٤] .

وبصفة عامة يُعبر مفهوم الحوكمة بشكل عام عن مجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المنظمات والتحكم بها ، بحيث يتضمن الإطار العام للحوكمة تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات علي مختلف الأطراف في المنظمة أو المؤسسة من مجلس إدارة ومدراء ومساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة ، إضافة إلي أن الحوكمة تعمل علي بلورة وإرساء قواعد وإجراءات صناعة القرار في المؤسسات الاقتصادية (الشركات)[٥] .

ومن شأن ما تقدم أصبحت الحوكمة " Corporate Governance " من الموضوعات التي أولتها الشركات أهمية كبري وكذلك كافة الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة[٦] .

وعلي ذلك ، تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلي تحقيق الشفافية والعدالة ، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة ، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعاً ، مع مراعاة مصالح العمل والعمل ، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة ، بما يؤدي إلي تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه ، وتنمية المدخرات ، وتعظيم الربحية ، وإتاحة فرص عمل جديدة (الأهمية الاقتصادية) وبما يساعد تلك الشركات علي تحملها لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع .

Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

(٤) البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، ٢٠٠٣.

(٥) د/ محمد ياسين غادر ، " محددات الحوكمة ومعاييرها " ، المؤتمر العلمي الدولي ، عولمة الإدارة في عصر المعرفة (١٥-١٧ ديسمبر ٢٠١٢) جامعة الجنان – طرابلس – لبنان ، ص ٢ .

(٦) أنظر لاحقاً : معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية – معايير مؤسسة التمويل الدولية

إشكالية البحث :

من الملاحظ أن اللجوء إلي معايير الحوكمة ومبادئها كان وراءه كثرة الانهيارات الاقتصادية في كثير من دول العالم ، مما أدي إلي ضياع حقوق أصحاب المصالح بها ، كما أدت تلك الانهيارات إلي فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والبيانات المالية لهذه الوحدات الاقتصادية .

ومن شأن ذلك تعظيم الاهتمام بالحوكمة التي أصبحت مجالاً خصباً لاهتمام الكثيرين من الكتاب والباحثين في كافة المجالات المحاسبية والاقتصادية والقانونية والإدارية والقانونية ، بل أصبحت الحوكمة حقلاً متاحاً للبحث والدراسة للاستفادة من مزاياها وإيجابياتها المتعددة .

وإزاء ذلك كان لابد من التعرض للأسئلة التالية :

١- هل توجد علاقة بين عدم الموائمة بين المتاح من الموارد والمخرجات النهائية وضعف الرقابة على القيمة المضافة خلال التشغيل .

٢- هل هذه العلاقة تؤثر علي اتخاذ القرارات المالية لأصحاب المصالح في جميع الوحدات الإدارية ، مما يترتب علية التزامات مالية .

٣- ما مدي التحريفات في القوائم المالية وزيادة حالات الغش والتدليس والتصرفات غير القانونية وتأثيرها الواضح على مصداقية القوائم المالية وعدم إدراك كافة الأبعاد الناتجة عن ذلك مجتمعياً .

٤- ما تأثير عدم تطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح وعدم إظهار المعلومات المحاسبية الدالة فعلاً على الأوضاع المالية للشركات والهيئات الحكومية وعدم الربط بين المسببات والنتائج .

٥- هل يساعد تطيق قواعد ومعايير ومبادئ الحوكمة في معالجة المشكلات التي تعاني منها الوحدات الاقتصادية .

٦- ما هي الأهمية الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل تطبيق قواعد الحوكمة .

أهداف البحث :

وضح للفكر الاقتصادي والمحاسبي الأهمية المؤثرة والضرورية لتفعيل دور حوكمة الشركات والهيئات الاقتصادية وخاصة في الفترات الأخيرة وما نتج عن تعثر الأسواق المالية وإفلاس البنوك وشركات التأمين وانخفاض حاد في البورصات العالمية وخسائر فاقت كل التوقعات وأيضاً الفساد الحكومي ، ولذلك يجب توسع مفهوم الحوكمة وألا تتوقف على النواحي المالية بالشركات ولا يتوقف عند بدايات الالتجاء إليه فالأفضل أن يشمل مفهوم الحوكمة Governance بالإضافة إلى النواحي القانونية والمالية والمحاسبية بالشركات النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية؛ لأن المعرفة الجيدة بالحوكمة ومفهومها الصحيح يؤدي بالتبعية إلى إصلاح المجتمع اقتصادياً وسياسياً وتنظيمياً واجتماعيا لأن مسئولية الشركات والوحدات الاقتصادية لم تعد مقتصرة على تحقيق رغبات المساهمين أو المؤسسة أو واضعي الأنظمة للهيئات الوحدات الخدمية ولكنها تعدت إلى المسئولية المباشرة في استقرار الاقتصاد والمجتمع كله .

ولذلك يسعي البحث إلي تحقيق الأهداف التالية :

١- التعرف علي إيجابيات ومزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة منها .

٢- تحديد محددات ومعايير ومبادئ الحوكمة في إطار عام متكامل .

٣- التعرف علي المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في بناء التنمية المجتمعية .

٤- التوصل إلي معرفة الأهمية الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية .

٥- تقديم ورقة بحثية تسهم في التعرف علي الأهمية الاقتصادية للمسئولية الاجتماعية للشركات في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث للتأكيد علي ضرورة التوسع في تطبيق مفهوم الحوكمة في البيئة الاقتصادية والاستفادة من ذلك في المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية (المؤسسات والشركات) ، مما يترتب عليه التخفيف من الأعباء المالية للدولة بما يؤدي إلي تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه ، وتنمية المدخرات ، وتعظيم الربحية ، وإتاحة فرص عمل جديدة . إضافة إلي تقديم ورقة بحثية تفيد المهتمين بهذا الشأن من كتاب وباحثين وعلماء .

منهج البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث سوف يعتمد كاتب الورقة البحثية علي المناهج العلمية التالية :

١- **المنهج الاستقرائي** : وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر الإداري والاقتصادي والمحاسبي والقانوني المتعلقة بموضوع البحث ، بهدف الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث .

٢- **المنهج المقارن** : وذلك بهدف المقارنة بين إسهامات الدراسات الأخرى المتصلة بموضوع البحث ، للوقوف علي النتائج التي توصلت إليها وعلي كيفية الاستفادة منها علي التغلب علي إشكالية البحث .

٣- **المنهج الاستنباطي** : الذي يعتمد علي التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات ومدي الارتباط بينهما في تحقيق الأهمية الاقتصادية المرجوة من البحث .

خطة البحث :

من أجل تحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية تم تقسيمه إضافة لتلك المقدمة إلي المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم حوكمة الشركات طبقاً لمحدداتها ومعاييرها .

المبحث الثاني : المسئولية الاجتماعية وأهميتها في المجتمع .

المبحث الثالث : الأهمية الاقتصادية للمسئولية الاجتماعية للشركات والعلاقة بينها وبين مبادئ ومعايير الحوكمة .

المبحث الرابع : نماذج من المسئولية الاجتماعية للشركات علي مستوي العالم وعلي مستوي المملكة العربية السعودية .

النتائج والتوصيات .

المراجع والمصادر .

هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده ، وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان فمني ومن الشيطان والله ورسوله من براء .. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث

المبحث الأول
مفهوم حوكمة الشركات طبقاً لمحدداتها ومعاييرها

تمهيد وتقسيم :

غدت الحوكمة من الموضوعات الحديثة التي يتم تداولها في الوقت الحالي حتى علي الصعيد العالمي ، وأصبح يشار إليها لبيان أهميتها في تطوير البيئات التنظيمية (مؤسسات الدولة والشركات المختلفة) وذلك من خلال علاقتها بآليات وإجراءات الإصلاح الإداري الذي يُعد أحد العناصر المهمة الذي يساعد في ضبط العمل وتوجيه العمليات نحو النجاح والتطور المستمر .

ومما لا شك فيه أن الأزمات المالية الأخيرة التي حدثت في دول شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت سبباً مباشراً للفساد الإداري والمالي وسوء الإدارة وكذلك الفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين في الشركات وبين أداء تلك الشركات ، أدت إلي تكبد الكثير من المساهمين في تلك الشركات خسائر مالية فادحة . ولذا طلب المستثمرون من تلك الشركات أن يقدموا من الأدلة والبراهين بأن إدارة تلك الشركات تتم وفقاً للممارسات السليمة للأعمال التي تضمن تقليل إمكانيات الفساد وسوء الإدارة إلي أقل حد ممكن ، ويطلق علي هذه الممارسات السليمة للأعمال أو الأساليب العلمية الرشيدة التي تدار من خلالها الشركات مفهوم **حوكمة الشركات** (corporate Governance) [٧] **بمعني أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة** .

---

(٧) إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦-٣٧

محمد مصطفي سليمان " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري " ، مصر ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٦ ، ص ١١-١٢ .

المطلب الأول
" تعريف الحوكمة " :

ولذا يمكن تعريف الحوكمة علي أنها (نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات " الشركات" إلي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلي تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة الفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء) [٨] . وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح ويمكننا ذكر التالي منها :

- مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين علي إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين .
- هي نظام يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها . [٩] .
- إخضاع المؤسسات للقوانين الرسمية التي تفرض المراقبة، المتابعة، وضمان أن تتم تلك المراجعة وممارساتها الإدارية والمالية بأقصى درجات الإفصاح، والشفافية لحماية حقوق المساهمين فيها . [١٠] .
- النظام المتكامل الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ورقابتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق التوازن بين أهدافها وأهداف الأطراف الأخرى المرتبطة بها . [١١] .
- مجموعة قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين . [١٢] .

---

(٨) محسن أحمد الخضيري " حوكمة الشركات " ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولي ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦٧-١٦٩ .

(9) Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

(١٠) محمد مصطفي سليمان ، مرجع سابق ، ص ١٥-١٦ .

(١١) طارق عبد العال " حوكمة الشركات " ، ٢٠٠٧ ، الدار الجامعية ، ص ٨-١٢ .

(١٢) البنك الأهلي المصري " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات : حوكمة الشركات " . النشرة الاقتصادية ، العدد الثاني ، المجلد السادس والخمسون ، ٢٠٠٣ .

ومما تقدم دعونا نطرح السؤال التالي : لماذا الحوكمة في الشركات ؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تعود بنا إلى نظرية الوكالة ، فنتيجة كبر أحجام المشروعات وتعقد عملياتها وانفصال الملكية عن الإدارة أصبح هناك علاقات وكالة متعددة في المنشآت :

١- علاقة الوكالة بين الملاك والإدارة .

٢- علاقة الوكالة بين المساهمين والإدارة .

٣- علاقة الوكالة بين الملاك والمراجع الخارجي .

٤- علاقات وكالة أخرى .

ولذلك فالأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في الشركات هي : المساهمون Shareholders ومجلس الإدارة Board of Directors والإدارة Management وأصحاب المصالح Stockholders

ولأن كل طرف يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية وتحقيق مصالحه ولو على حساب الآخرين ، لذلك تنشأ مشكلات الوكالة وأخلاقيات التعامل ، وتسعى الحوكمة إلى ضمان الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف وكيفية الرقابة الفعالة وإدارة المخاطر .

ولذلك فإن مصطلح حوكمة الشركات (Corporate Governance) يشير إلى عدة خصائص يجب على المدير المالي الأخذ بها وهي :

١- الانضباط : أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح .

٢- الشفافية : أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث .

٣- الاستقلالية : أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل .

٤- المساءلة : أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .

٥- المسؤولية : أي مسؤولية مجلس الإدارة أمام جميع الأطراف ذات المصلحة في المنشأة .

٦- العدالة : أي يجب على مجلس الإدارة احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة والسعي لتحقيقها .

٧- المسؤولية الاجتماعية : أي النظر إلى الشركة بوصفها مواطنا جديدا .

المطلب الثاني :

" أهداف الحوكمة [١٣]" :

تعمل الحوكمة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم جميع الأطراف بدون استثناء، ومن أهدافها:

* تحقيق العدالة، الشفافية، وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة أن يستجوب الإدارة.
* حماية المساهمين بصورة عامة سواء الأقلية أو الأغلبية، وتعظيم عائدهم.
* منع المتاجرة بالسلطة في الشركات.
* مراعاة مصالح المجتمع والعمال.
* تدفق الأموال المحلية والدولية، وتشجيع جذب الاستثمار.
* ضمان قيام شركات ناجحة تسعى لخدمة المجتمع بشكل عام، والمساهمين بشكل خاص.
* التعزيز من مستوى المسؤولية لدى المسيرين.

---

(١٣) محمد العربي ساكر " حوكمة وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة الاقتصادية " ، بحث مقدم إلي مؤتمر الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية ، ١٨-١٩ / ٥ / ١٠١١ ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ص ٤ .

المطلب الثالث :
" محددات الحوكمة:"

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد للحوكمة من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية وسوف نتطرق فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

أ المحددات الخارجية: وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، الذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي [١٤] (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، التي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ب المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، التي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة [١٥].

---

(14) Gerald Grant, Shawn McKnight , Designing governance for shared services organizations in the public service, Government Information Quarterly, 2007, p: 526 .

(١٥) محمد حسن يوسف " محددات الحوكمة ومعاييرها " ، بنك الاستثمار القومي ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص ٥ – ٦ .

وتؤدى الحوكمة في النهاية إلى **زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين**. ومن ناحية أخرى، **تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية**، وتساعد المشروعات في **الحصول على التمويل وتوليد الأرباح**، وأخيرا **خلق فرص عمل**.

المطلب الرابع :
" معايير الحوكمة " :

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة ، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وفي الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول :

معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[١٦] .

Organization for Economic Co-operation and Development

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٩، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام ٢٠٠٤ . وتتمثل في التالي :

١- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصوغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

٢- حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

٣- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

٤- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملون وحملة السندات والموردون والعملاء.

٥- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات المهمة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء

(16) OECD, OECD Principles of Corporate Governance, 2004. www.oecd.org

مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

٦- مسئوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

الفرع الثاني :

معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel Committee) [١٧] .

وضعت لجنة بازل في العام ١٩٩٩ إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:

١- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

٢- استراتيجية للشركة معدة جيدا، بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

٣- التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

٤- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

٥- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات .

٦- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسة في المؤسسة.

٧- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

٨- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

---

(١٨) - فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠٠٥ " الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية "، منشورة في:

Egyptian Banking Institute, Corporate Governance in the Banking Sector Workshop, March 2006.

الفرع الثالث :
معايير مؤسسة التمويل الدولية
(International Finance Corporation) :

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام ٢٠٠٣ موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

١- الممارسات المقبولة للحكم الجيد .

٢- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد .

٣- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا .

٤- القيادة . [١٨] .

(18)http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Multilingual_Ext_Content/IFC_External_Corporate_Site/Home_AR مؤسسة التمويل الدولية مجموعة البنك الأهلي الصفحة الرئيسة

المبحث الثاني
المسئولية الاجتماعية وأهميتها في المجتمع

تمهيد وتقسيم :

مما لا شك فيه أن الشركات تعد الأداة الاقتصادية الأكثر تعقيدا وتأثيرا في الاقتصادات (بناءً وتحولاً وازدهاراً)؛ ولأن طبيعة ونطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات غير محددة على نحو واضح ، وأنها لازالت في طور التشكيل والتطوير ، فإنه من الطبيعي أن لا توجد مدونات أو اتفاقيات تنظم بالكامل الأطر القانونية للمسؤولية الاجتماعية للشركات . لذا يعتقد الكثيرون أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مقيد ومرتبط بالعمل الخيري والتطوعي فقط ولا ينظر إليه بنظرة استراتيجية تعود بالفائدة على جميع الأفراد، فالعرف السائد هو أن المانح لا يستفيد شيئا كما يستفيد المتلقي، هو مفهوم غير دقيق؛ إذ إن كلا من المانح والمتلقي مستفيدان بشكل متساوٍ فهما شريكان مستثمران في المصلحة نفسها، ويتم تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل .

حتى الآن لم يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility) (CSR) بشكل محدد ويكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية ذات طابع أدبي ومعنوي، تستمد انتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية. وفي إحدى الدراسات التي أعدتها مؤخرا شركة" تمكين" للدراسات والبحوث حول المسؤولية الاجتماعية، شملت أكبر ١٠٠ شركة سعودية اتضح أن هناك التباساً في هذا المفهوم، وهناك ثلاثة اتجاهات لتفسيرها من قبل هذه الشركات [١٩] .

الاتجاه الأول يضعها في إطار القيم باعتبارها جزءا من القيم الأخلاقية والدينية.

الاتجاه الثاني يضعها في إطار التبرعات والهبات ذات العلاقة بجمعيات معينة.

الاتجاه الثالث يعتبر أنها استراتيجية لدى الشركة تمكنها من حل المشاكل الاجتماعية.

كما بينت هذه الدراسة غياب تقارير المسؤولية الاجتماعية غير المالية للشركات.

---

(٢٠) نجم عبود نجم " أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال " ، الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٦،ص ٢٠١.

المطلب الأول :
تعريف المسئولية الاجتماعية للشركات

توجد تعريفات مختلفة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من أهمها:

عرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها" قيام المؤسسات بوضع البرامج والأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف اجتماعية تتكامل مع الأهداف الاقتصادية فيها" [٢٠] .

وهناك من يعرفها بأنها" فكرة ترتكز على التزام متخذي القرارات بالقيام بنشاطات من شأنها حماية وتحسين المجتمع بشكل عام بالإضافة إلى تنمية وحماية مصالحهم الشخصية" [٢١] .

وبشكل عام فإن المسؤولية الاجتماعية هي التزام مستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع كله، كما أن الربط بين عوامل ثلاثة يعد محددا مهما للمسؤولية الاجتماعية، هي: التطور الاقتصادي، التماسك والترابط الاجتماعي والبيئة.

ومما هو جدير بالذكر أن المسؤولية الاجتماعية للشركات بوصفها مفهوما لها ثلاثة أوجه (المفهوم الكلاسيكي – المفهوم الإداري – المفهوم البيئي) [٢٢] . ولذا وضعت معادلة تمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيِّرة . [٢٣] . وتشير التجارب الدولية إلى أن أهم المزايا

---

(٢٠) محمد نبيل علام " حدود المسؤولية الاجتماعية " مجلة الإدارة العامة، العدد ٧٢، أكتوبر ١٩٩١، ص ١٣ .

(٢١) كامل محمد المغربي " الإدارة-أصالة المبادئ ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن الحادي والعشرين " ، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص٥١١.

(٢٢) لمزيد من الإضافات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلي : البكري تامر ياسر" التسويق والمسؤولية الاجتماعية " ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ١٨ - ٢١ .

(٢٣) عرابه رابح وآخرين " المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية – عرض تجارب بعض الشركات العالمية- " ، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية ، الجزائر ، ٢٠٠٧ ، ص ٤ .

التي تعود على الشركات التي تلتزم بمسؤوليتها تجاه المجتمع تتمثل فيما يلي: تحسين سمعة الشركات، تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي، استقطاب أكفأ العناصر البشرية، بناء علاقات قوية مع الحكومات.

المطلب الثاني :
أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات بالنسبة للعملاء والمجتمع

يخطئ من يظن أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تقتصر علي ما تقدمه تلك الشركات للمجتمع أو العملاء ، **بل تمتد لتقديم الشركة لكافة أوجه الرعاية الاجتماعية للعاملين** متمثلة في إسهام الشركة في رفع مستوي الدخول وحل مشكلات العاملين ورفع المستوي المهارى والكفاءة للعاملين بها، وتوفير الأمن الصناعي ، مع إعطاء العامل الأرباح الموزعة في نهاية السنة المالية .

أما ما تقدمه الشركة من مسؤولياتها الاجتماعية تجاه العملاء فيتمثل في التالي : إنفاق الشركة أبحاث وتطوير منتجاتها وخدماتها للعملاء ، والرد على استفسارات ومشكلات العملاء . **أما عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وخدمة البيئة** فتتمثل في التالي : مساهمة الشركة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية والرياضية، والمشاركة في المجالات التعليمية والصحية وفي كل ما يحتاجه أفراد المجتمع المحلي بشكل عام، مساهمة الشركة في توفير فرص عمل جديدة ، مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة: ويشمل هذا المؤشر تكلفة ما تقدمه الشركة في إعداد الدراسات والأبحاث العلمية وإقامة الحدائق وتشجير المنطقة وشراء المعدات اللازمة وذلك من أجل منع التلوث ومنع الأضرار بهدف الحفاظ على بيئة محيطة جميلة ونظيفة، مساهمة الشركة في تطوير وتحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة .

المبحث الثالث
الأهمية الاقتصادية للمسئولية الاجتماعية للشركات والعلاقة بينها وبين مبادئ ومعايير الحوكمة

تمهيد وتقسيم :

اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبرى بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدى إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة. **ويؤدى اتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.**

المطلب الأول :
حوكمة الشركات ومنع الأزمات المالية

قد أدت الأزمة المالية التي حدثت علم ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ بكثير من الباحثين إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة. ويرجع هذا إلى أن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي جيد نقوم بعمله فقط، بل إن حوكمة الشركات مفيدة لمنشآت الأعمال، ومن ثم فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات، إلا بقدر ما يمكن لهذه الشركات أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي عليها إتباعها في عملها.

وعلى سبيل المثال، **فإن حوكمة الشركات الجيدة، في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة**. كما أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على **جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد** الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو. وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم، فإن التمويل لن يتدفق إلى المنشآت. وبدون التدفقات المالية لن يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة لنمو المنشأة. وإحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي **ازدياد إتاحة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية**.

المطلب الثاني :
حوكمة الشركات ودورها في إبراز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص

إن حوكمة الشركات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون. وتتناول حوكمة الشركات موضوع **تحديث العالم العربي عن طريق النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال** التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، **وتجعل المنطقة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر**، كما تحقق **تكاملا للمنطقة في الأسواق العالمية** .

ومما هو جدير بالذكر كذلك أنه وجدت مجهودات دولية متمثلة في المنظمات الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية تستهدف دعم وترويج وتطوير المسئولية الاجتماعية للشركات، ومن أهم هذه المبادرات الميثاق العالمي للأمم المتحدة: في عام ١٩٩٩، إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات التي صدرت في عام ٢٠٠١ ، الإعلان ثلاثي الأطراف للمبادئ المتعلقة بالشركات عابرة القارات والسياسة الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية الذي صدر في عام ١٩٧٧، وقد أطلقت منظمة العمل الدولية خلال عامي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ مبادرة جديدة للتأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه المنظمة في تشجيع الشركات عابرة القارات على الالتزام بمبادئ الإعلان الثلاثي بوصفه أساسا لسياستها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وللبرامج التي تقوم بتنفيذها في هذا الإطار. برنامج محاضرات البنك الدولي عن المسئولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على تنافسية الشركات، كما قدم البنك الدولي من خلال شبكة المعلومات الدولية برنامجا للمحاضرات عن نماذج المسئولية الاجتماعية للشركات والممارسة العملية للشركات في هذا المجال وتأثيرها على تنافسيتها . [٢٤]

---

(٢٤) عرابة رابح وآخرين " المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية – عرض تجارب بعض الشركات العالمية- " مرجع سابق ، ص ١٠ – ١١ .

المبحث الرابع
نماذج من المسئولية الاجتماعية للشركات على مستوي العالم وعلى مستوى المملكة العربية السعودية

تمهيد وتقسيم :

قامت مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات بإطلاق ترتيب أفضل ١٠٠ شركة لعام ٢٠١١ تقوم بمسؤوليتها تجاه المجتمع من خلال الأنشطة المختلفة ، وقد اعتمد الترتيب على تقييم ممارسات الشركات من حيث ٧ مجالات أساسية: التأثير على البيئة، التغيرات المناخية، حقوق الإنسان، الأعمال الخيرية، علاقات العاملين، الأداء المالي للشركة والحوكمة. ومن خلال ذلك المبحث سنحاول جاهدين إلقاء الضوء علي بعض التجارب العالمية للشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية :

المطلب الأول :
تجربة شركة سامسونج والمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع

شركة سامسونج

تعتبر شركة سامسونج من أكبر الشركات في مجال الأجهزة الرقمية والإلكترونية حول العالم، وتهتم الشركة بأداء دورها المجتمعي كما يلي [٢٥] :

- الرعاية الاجتماعية: تدعم القيادة التعليم العلمي والتفكير الإبداعي الذي يشجع على القيادة ومساعدة أطفال الأسر محدودة الدخل من خلال دعم البنية التحتية للتعليم . كما تقوم أيضا بتنفيذ برامج في هذه المجالات بجميع المراكز التطوعية الثمانية التابعة للشركة.

- الخدمات التطوعية: في عام ١٩٩٥ أطلقت شركة سامسونج مجموعة مساهمات اجتماعية تهدف إلى تشجيع العاملين على المشاركة في خدمة المجتمع . وتوسعت هذه المبادرة لتؤدي إلى إنشاء ثمانية مراكز تطوعية عبر كوريا يعمل بها خبراء الرعاية الاجتماعية الذين يدعمون تطوير برامج الموظفين التطوعية.

- الثقافة والفنون : تقدم الدعم للكثير من الأنشطة الثقافية والفنية المتنوعة حول العالم ، فقد قدمت إسهامات واسعة للعديد من المتاحف والمعارض في كوريا والعديد من الدول الأخرى التي من بينها الولايات المتحدة وفرنسا . يجمع تحف سامسونج للفنون الحديثة ويعرض الأعمال الفنية الحديثة من كوريا وخارجها في حين أن متحف سامسونج للأطفال وهو الأول من نوعه في كوريا يدعو الأطفال للاستمتاع باكتشاف العالم الذي يعيشون فيه . كما تستضيف سامسونج مختلف الأحداث الثقافية والبرامج التي من شأنها تشجيع مواهبهم الفنية وتدعيمها.

- المجال الأكاديمي والتعليم: تمثل سامسونج إحدى الجهات الداعمة الرئيسة لأولمبياد العلوم للشباب في كوريا وهي من أرقى المنافسات العلمية في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ، والأولمبياد الوطنية لإبداع الطلاب التي تهدف إلى تشجيع الابتكار بين الطلاب بدءا من طلاب المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية. ومنذ عام ٢٠٠١،

---

(25)http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/citizenship/ourcitizenshipfocus.html

الصفحة الرئيسية لشركة سامسونج وما تقدمه من مبادرات مجتمعية

تعاونت سامسونج مع جمعية حركة الأسرة صديقة البيئة لتنفيذ نماذج " المدرسة صديقة البيئة" التي تدعم الإدراك البيئي لدى الأطفال وتمكنهم من اتخاذ خطوات عملية لحماية الأنظمة البيئية.

المطلب الثاني :
تجربة شركة مايكروسفت والمسئولية الاجتماعية

شركة مايكروسوفت Microsoft

شركة مايكروسوفت [٢٦] هي من كبرى شركات البرمجيات في العالم، وقد احتلت الشركة المرتبة ٢٢ في قائمة أفضل ١٠٠ شركة تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية في العالم الصادرة عن مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام ٢٠١١.

- تقوم شركة مايكروسوفت بالعديد من الأنشطة والبرامج في خدمة المجتمع، وفي إطار ذلك فإنها تعمل على تشجيع الموظفين لديها على العمل التطوعي في خدمة المجتمع، من خلال منح الموظفين الذين يرغبون في الاشتراك بالعمل التطوعي وقتا مدفوع الأجر، إتاحة فرص للموظفين للاشتراك في فريق العمل التطوعي في الشركة، استخدام موارد وأدوات الشركة في العمل التطوعي، وفي الولايات المتحدة يسمح بإعطاء منح للمنظمات التطوعية التي يشترك فيها الموظفون المتطوعون.

- في عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ بلغ عدد ساعات العمل التطوعي للموظفين ٣٦٣.٤ ألف ساعة في الولايات المتحدة فقط، وبلغ عدد الموظفين المتطوعين بوقتهم ٤٢٠٠ موظف.

- منذ اشتراك شركة مايكروسوفت في برامج العمل التطوعي حتى عام ٢٠١٠ بلغ حجم التبرعات المقدمة للمنظمات غير الهادفة للربح ٧٥٠ مليون دولار، وفي الولايات المتحدة فقط بلغت قيمة تبرعات المنظمات ٤٠٨ مليون دولار، مقابل ٣٤.٧ مليون دولار من الشركة ليصل المبلغ الإجمالي إلى ٨٤.٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠.

- تهتم شركة مايكروسوفت " بالاستدامة البيئية" والحفاظ عليها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات، في تحسين كفاءة الطاقة المستخدمة وذلك عن طريق تطوير وتصنيع منتجات الشركة من البرمجيات وبرامج تكنولوجية التي تستخدم الطاقة بشكل أكثر كفاءة وتوفيرا.

---

(26)http://www.microsoft.com/about/corporatecitizenship/en-us/reporting/
الصفحة الرئيسية لشركة مايكروسفت وما تقدمه من مبادرات مجتمعية

- وضعت شركة مايكروسوفت هدفا للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الصادرة من الشركة ١.٣ مليون طن متري مكافئ عام ٢٠٠٩، ولقد حددت الشركة أربعة مجالات رئيسة للعمليات للحد من الانبعاثات فيها وهي مراكز البيانات ، الانتقالات والسفر، المباني ، ومعامل الكمبيوتر.

- مراكز البيانات الجديدة بالشركة تستهلك ٥٠ ٪ أقل من الطاقة من مراكز البيانات التي تم بناؤها منذ ٣ سنوات.

- الانتقالات والسفر: تعمل شركة مايكروسوفت باستمرار على خفض تكلفة الانتقالات والسفر في الشركة عن طريق استخدام وسائل بديلة للسفر تتضمن تكنولوجيا الاتصال عن بعد ، وقد أسهمت هذه السياسة في تخفيض حوالي ٣٥ ٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن السفر.

- المباني: حوالي ٢٥ ٪ من إجمالي الطاقة المستخدمة في مباني الشركة تأتي من مصادر طاقة متجددة ، وأكثر من ٥٠ ٪ من الطاقة المستخدمة في المقرات الرئيسة هي طاقة كهرومائية.

- معامل الكمبيوتر: في عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ تم الانتهاء من بناء مركز لأبحاث وتطوير الدعم الفني لتعزيز الدعم الفني لمعامل الكمبيوتر وخوادم الحاسب الآلي ، ولخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار ١٢ ألف طن متري سنويا.

المطلب الثالث :
تجارب ونماذج لبعض الشركات في المملكة العربية السعودية في مجال المسؤولية الاجتماعية

لإلقاء الضوء على بعض التجارب في المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية تم اختيار البنك الأهلي التجاري ، ومجموعة صافولا .

الفرع الأول :
البنك الأهلي التجاري والمسؤولية الاجتماعية [٢٧] :

بادر البنك الأهلي التجاري بإنشاء إدارة خاصة للمسؤولية الاجتماعية عام ٢٠٠٥، تولت تنفيذ الآتي: **أولاً: برامج الأهلي لفرص العمل:**

ويتكون من ثلاثة برامج متخصصة هي:

- برنامج الأهلي للتدريب والتوظيف، فقد تم تدريب (٥٩٠) شاباً وفتاة بما يتناسب واحتياجات سوق العمل بالقطاع الخاص.

- برنامج الأهلي للمشاريع الصغيرة، إذ تم تدريب (٥٣٤) شاباً وفتاة على إقامة مشاريعهم وإكسابهم المهارات اللازمة لإدارة هذه المشاريع من خلال دورة "كيف تبدأ مشروعك الصغير"، بالإضافة إلى تدريب (٣٢٥) سيدة على أسس إقامة مشاريعهن من المنزل من خلال دورة "كيف تبدئين عملك التجاري من المنزل .

- برنامج الأهلي للأسر المنتجة تم تدريب (١١٧٨) سيدة من الأسر المحتاجة المسجلة لدى الجمعيات الخيرية على حرف مختلفة لإكسابهم حرفة تمكنهن من الاعتماد على أنفسهن بهدف تحويلهم من أسر محتاجة إلى أسر منتجة.

ثانياً: برامج الأهلي للصحة:

تهدف إلى الإسهام الفعلي في تطوير القطاع الصحي بالمملكة، ومساعدة الجهات الصحية غير الهادفة للربح على استمرارية تقديم خدماتها بكفاءة عالية. وذلك من خلال

---

(٢٧) جريدة الرياض ، العدد رقم ١٤٤٦٧ ، السبت ٢٤ محرم ١٩٢٩هـ - ٢ فبراير ٢٠٠٨ م .

وراجع كذلك : عسكر الحارثي " تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية " ورقة عمل مقدمة إلي الملتقى العربي الأول حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال تجارب عربية وأجنبية ، المنعقد في الشارقة في الفترة من ١٣-١٥ أبريل ٢٠٠٩ م . ص ١٢ . (تابع للغرفة التجارية والصناعية بالرياض – مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض) .

البرامج الصحية التي وضعت وفق معايير دقيقة لتحقيق أهداف برنامج وحدة خدمة المجتمع الصحية وهما:

- برنامج الأهلي للوحدات الطبية، إذ تم توقيع اتفاقية تعاون مع جمعية الهلال الأحمر لتوفير وحدتي عناية مركزة متنقلة بكل من مدينتي الرياض والدمام.

- برنامج الأهلي للأجهزة الطبية، فقد تم توقيع اتفاقية تعاون مع وزارة الصحة وجمعية فهد بن سلمان لمرضى الكلى لتوفير (٦٥) جهاز غسيل كلى للمستشفيات الحكومية حول المملكة.

- برنامج الأهلي للتوعية الصحية الذي يستهدف نشر التوعية الصحية ومبادئ الإسعافات الأولية من خلال تدريب (٧٠٠٠) مواطن بمختلف مناطق المملكة بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر.

ثالثاً: برامج الأهلي للتعليم:

التي تهدف إلى مساعدة الجهات التعليمية بالمملكة على أداء رسالتها بأحدث الطرق والوسائل، من خلال الإسهام في تطوير مستوى التعليم بالمملكة ونشر ثقافة استخدام الحاسب الآلي لدى أفراد المجتمع. ويتم تحقيق ذلك عن طريق برنامجين فرعيين وهما:

- برنامج الأهلي للتطوير التعليمي والهادف إلى ابتعاث (٩) طلبة داخلياً لاستكمال دراستهم الجامعية.

- برنامج الأهلي للحاسب الآلي: حيث تمت إقامة (١٩) معملاً للحاسب الآلي في (١٤) جامعة حول المملكة، وذلك بهدف تمكين (٨٢٥٠) طالبة من استخدام الحاسب الآلي خلال مراحلهن الدراسية.

رابعاً: برامج الأهلي الاجتماعية:

صممت هذه البرامج بهدف التواصل مع كافة فئات المجتمع وتقديم الخدمة لأبناء هذا الوطن الحبيب على اختلاف شرائحهم، من خلال الإسهام في إثراء ثقافة المجتمع في شتى الميادين والاهتمام بمساعدة المحتاجين بالتعاون مع الجمعيات الخيرية ومساعدة تلك الجمعيات على استمرارية وتطوير أدائها في مجال خدمة المجتمع ، وذلك من خلال البرامج الاجتماعية التالية:

- برنامج الأهلي للأيتام، فتمت مساعدة (١٦٥٠٠) يتيم في مسيرتهم التعليمية من خلال توفير مستلزماتهم الدراسية.

- برنامج الأهلي لذوي الاحتياجات الخاصة والهادف إلى دعم فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الاهتمام بالمبادرات الداعية للاهتمام بقضية الإعاقة ومساعدة هذه الفئة على التكيف والاندماج بالمجتمع.

- برنامج الأهلي للجمعيات الخيرية، فتم دعم (٣٣٧) جمعية ب(١٢٥) مدينة وقرية حول المملكة.

- برنامج الأهلي للعمل الطوعي، والذي تم إطلاقه نهاية العام ٢٠٠٧م، بهدف الإسهام في خدمة المجتمع من خلال التعاون مع الجمعيات الخيرية وإرشاد أصحاب المشاريع الصغيرة بالتعاون مع صندوق المئوية ويتكون الفريق التطوعي من (٨٣) موظفاً وموظفة من موظفي البنك الأكفاء من مختلف التخصصات.

الفرع الثاني :
مجموعة صافولا :

أما عن مجموعة "صافولا" فقد تبنت عدداً من البرامج في مجال المسؤولية الاجتماعية وهي تتمثل في تبني مبادرتين في مجال المسؤولية الاجتماعية هما **"جسور صافولا"** وهي تطوير وتنفيذ البرامج التي تسهم في تنمية المجتمع (اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وبيئيا) الذي تعمل فيه محليا وخارجيا (في الدول التي تمارس فيها نشاطا) ، **ومبادرة "مواثيق صافولا"** وهي خطط وبرامج موجهة لموظفي ومساهمي وشركاء المجموعة داخل وخارج المملكة.

دعمت مجموعة صافولا العديد من البرامج من أبرزها:

- برنامج إبصار – صافولا، مع جمعية إبصار الخيرية.
- دعم مركز جدة للنطق والسمع (جش)، من خلال تمويل البرامج الخاصة بالسمع وتقييم مهارات النطق واللغة والبرنامج التأهيلي للنطق باللغة العربية لمدة عام كامل.
- تدريب المواطنات حديثات التخرج، والإسهام في توظيفهن، وتم الانتهاء من تدريب عدد كبير منهن بمركز خديجة بنت خويلد بالغرفة التجارية الصناعية بجدة لدعم التحاقهن بسوق العمل.
- دعم برنامج الأيدي المتحدة الذي يعمل تحت مظلة الندوة العالمية للشباب الإسلامي، في مشاريع الفريق المتمثلة في متابعة المرضى المحتاجين والصيدلية الخيرية وتقديم الاستشارات والإجراءات الطبية المجانية للفقراء والمحتاجين.
- تدريب الأيتام على الطباعة، بالتعاون مع مركز تعليم الطباعة المهني لدعم برنامج توعية وتدريب (٣٠) يتيما على أساليب الطباعة الحديثة والنشر بهدف تحقيق مبدأ الاعتماد على النفس لدمج هذه الفئة بالمجتمع.
- مشروع التعليم من خلال خدمة المجتمع: هذا المشروع يتم تنفيذه بالتعاون مع جامعة الملك عبدالعزيز، ويهدف إلى مساعدة طالبات الجامعة على تنفيذ عمل فعلي من خلال مشروع أكاديمي وبرنامج عملي متفق عليه، من أجل إعدادهن قبل التخرج والانخراط في سوق العمل.

- برنامج دعم ومساعدة الأسر الفقيرة: تعمل فيه مجموعة صافولا وفقا للمبدأ الإسلامي (إعانة ذا الحاجة وإغاثة الملهوف) بهدف توطيد علاقاتها بجميع شرائح المجتمع التي تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ منه، وبالتعاون مع الجمعيات الخيرية ومؤسسات الإغاثة.

- دعم برامج المشاريع الصغيرة: تتوجه مجموعة صافولا بهذا البرنامج الطموح إلى المواطن السعودي بهدف تحويله من موظف عادي إلى صاحب عمل يستطيع حمل المسؤولية، وقيادة فريق من الموظفين لتحقيق أهداف مؤسسته.

- برنامج ما بعد التخرج: تتعهد مجموعة صافولا عددا من الطلاب الخريجين وتوفر لهم دورات تدريبية متخصصة، التي تمكنهم من دخول سوق العمل بشكل أسرع وخصوصا ذوي الاحتياجات الخاصة منهم، كما تؤمن لبعضهم فرص عمل في شركات المجموعة، وكان للمجموعة الريادة في افتتاح مكتب توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بجدة، الذي قام حتى شهر يناير ٢٠٠٧م بتدريب وتأهيل وتوظيف (٨٩) من ذوي الاحتياجات الخاصة في عدد واسع من الشركات السعودية [٢٨] .

- برنامج جسر جديد.. أمل جديد: هذه المبادرة تم طرحها تحت شعار جسر جديد أمل جديد.. للمشاركين في أحداث ملتقى الإبداع التسويقي الذي عقد لأول مرة في مدينة جدة شارك فيه أكثر من (٨٠٠) طالب وطالبة، وهي عبارة عن مسابقة تهدف إلى ابتكار رؤية جديدة للخدمات الاجتماعية، وتطوير أهداف جديدة يتم تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر المشاركة في هذه المسابقة الفريدة من نوعها مفتوحة لجميع طلاب وطالبات الجامعات والكليات الحكومية والخاصة أفرادا أو جماعات للخروج بجسور جديدة لبرامج المسؤولية الاجتماعية تساعد مجموعة صافولا للوصول للمجتمع ويتم عن طريقها إيصال خدماتها إليه. ولا ننسى أهمية التعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الجمهور الداخلي، حيث طورت المجموعة برنامجاً تعريفياً يستهدف منسوبي مجموعة صافولا

---

(٢٨) عسكر الحارثي " تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية " مرجع سابق ، ص ١٢-١٩ .

للتعريف بهذا المفهوم ويشجع الجمهور الداخلي على المشاركة في برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاصة بالمجموعة [٢٩] .

(الملخص)

أدي اتساع دور الشركات (المؤسسات) من تركيزها على الجانب الاقتصادي فقط ليمتد إلى جوانب التنمية الاجتماعية، وظهر ذلك جلياً في الدول الصناعية الكبرى من تعاون وتناسق وتكامل في مهام ثلاثة أطراف أساسية هي الدولة ورجال الأعمال والمجتمع، فأصبحت كل من الحكومة والمؤسسات الاقتصادية تسخر جهودها لجعل القطاع الثالث وهو المجتمع يستفيد من هذا التعاون . ولذا أثار مصطلح المسؤولية الاجتماعية ضجة كبيرة في المجال الاقتصادي الدولي في الوقت الحاضر.

ويرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بمفاهيم أخرى ذات العلاقة، والمتمثلة في مصطلح حوكمة الشركات الذي يعتبر من المصطلحات الحديثة في مجال إدارة الأعمال ولعله يرد التساؤل التالي: ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية، وما علاقة هذه المسؤولية بحوكمة الشركات، وماهي الآثار الاقتصادية المترتبة علي ذلك ؟ .

وقد أثار البحث الضوء علي أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات ممثلة في الأهمية الاقتصادية التي تعود علي المجتمع ومحاولة مساعدة الدولة علي القيام بوظائفها في ظل تراخي الموارد المحدودة للدولة ولذا عملت المسئولية الاجتماعية للشركات علي فتح آفاق جديدة لتقديم كل ما يتعلق بالبرامج الفعالة والمؤثرة وكيفية تنفيذها وتمويلها وأيضا أسلوب ومنهجية المتابعة والتقييم والإفصاح وإعداد التقارير . وكذلك تقديم الدعم للشركات المحلية خاصة في مجال تدريب المدربين وتأهيلهم في مجال رسم وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية. وأيضاً تنظيم دورات تدريبية وندوات لصقل الخبرات في مجال المسؤولية الاجتماعية .

---

(29) http://www.csrsa.net/ شبكة المسئولية الاجتماعية – المملكة العربية السعودية

www.hawkama.net شبكة الحوكمة

www.wam.ae وكالة أنباء الأمارات,

الخاتمة

النتائج

١- إن تتبع ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الدول المختلفة (خاصة في الدول العربية) يظهر أن هناك خلطاً في تطبيق أداء المسؤولية الاجتماعية بين البرامج التنموية المستهدفة وفقاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وبين التبرعات والعمل التطوعي وتعتبرهما شيئا واحدا .

٢- يعود عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلي بطء انتشار ثقافتها بين أفراد المجتمعات.

٣- مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز كونه مجرد مبادرات إختيارية دون إلزام، تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع .

٤- المسؤولية الاجتماعية للشركات = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيِّرة .

٥- يمكن تقسيم ممارسات المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة مستويات، "أساسيات العمل المؤسسي" ، " المبادرات التجارية في المجتمع" ، " الاستثمار في المجتمع" ، " العطاء الاجتماعي".

٦- وجدت مجهودات طيبة من المؤسسات الدولية تستهدف دعم وترويج وتطوير المسئولية الاجتماعية للشركات ممثلة في الميثاق العالمي للأمم المتحدة الصادر عام ١٩٩٩ م ، إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات الصادرة عام ٢٠٠١ .

٧- جاءت الاعتبارات الأخلاقية والاقتصادية من أهم الدوافع وراء اتجاه الشركات نحو الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية .

التوصيات

من خلال ما تم عرضه في الصفحات السابقة يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات والدروس المستفادة من تجارب المسؤولية الاجتماعية للشركات العالمية بشأن الدور الذي تستطيع كل من الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات الأعمال والشركات عابرة القارات الاضطلاع به لتشجع إسهام الشركات في برامج المسؤولة الاجتماعية .

أولاً : دور الدولة :

(١)إعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وإتاحتها وتحسين نظم الحكومة في الهيئات والإدارات المختلفة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(٢)ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد علي كل من المنشآت المؤدية لها وعلي المجتمع .

(٣)رسم استراتيجية متكاملة للمسؤولية الاجتماعية يتم بناء عليها تحديد الأولويات التي سيتم التعامل معها وأيضا المبادئ العامة التي يجب أن تلتزم بها الشركات عند تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.

(٤)تشجيع الشركات على الإفصاح والشفافية وعلى تبني معايير محددة بخصوص الإفصاح عن البيانات عبر المالية الخاصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية.

(٥)تعميم منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لإذكاء روح التنافسية بين الشركات في تحقيق وتوسعة نطاقات المسؤولية الاجتماعية .

ثانياً : دور القطاع الخاص :

(١)مراعاة المنشآت في توجهها لأداء المسؤولية الاجتماعية توجه برامجها لمجالات التنمية المستدامة والمحققة لقيمة مضافة ومستمرة للفئة المستفيدة وللمجتمع .

(٢)تلتزم الشركات بمجموعة من القواعد الأخلاقية التي تحددها مجالس إدارات هذه الشركات ويقرها حملة الأسهم ويتم إعلانها بكل شفافية وتلتزم الشركات بتطبيقها.

(٣)ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء ممارسة الشركات نشاطها الاقتصادي.

(٤)إعداد توجيهات استرشادية للمسؤولية الاجتماعية.

(٥)قيام المنشآت بتوفير إدارة متخصصة للمسؤولية الاجتماعية تتولي تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، علي أن تتبع مجلس الإدارة مباشرة .

(٦)قيام الغرف التجارية الصناعية وغيرها من الجهات التنظيمية بتنظيم دورات تدريبية وندوات لصقل الخبرات في مجال المسؤولية الاجتماعية .

ثالثاً : دور الشركات العابرة للقارات :

(١)تقديم خبراتها المتراكمة من العمل في مجال المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في البلدان المختلفة خاصة ما يتعلق بالبرامج الفعالة والمؤثرة وكيفية تنفيذها وتمويلها وأيضا أسلوب ومنهجية المتابعة والتقييم والإفصاح وإعداد التقارير .

(٢)تقديم الدعم للشركات المحلية خاصة في مجال تدريب المدربين وتأهيلهم في مجال رسم وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.

هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده ، وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء ..... وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

الباحث

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

الكتب العامة :

(١)إبراهيم العيسوي ، ٢٠٠٣ ، " التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها" ، دار الشروق ، القاهرة ،

(٢)البكري تامر ياسر ، ٢٠٠١ ، " التسويق والمسؤولية الاجتماعية " ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى ، .

(٣)البنك الأهلي المصري،٢٠٠٣ ، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون .

(٤) جريدة الرياض ، ٢٠٠٨ م ، العدد رقم ١٤٤٦٧ ، السبت ٢٤ محرم ١٩٢٩هـ - ٢ فبراير .

(٥) طارق عبد العال ، ٢٠٠٧ ، " حوكمة الشركات " ، الدار الجامعية ، .

(٦)عرابة رابح وآخرون " المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية – عرض تجارب بعض الشركات العالمية- " ، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية ، الجزائر ، .

(٧) عسكر الحارثي ، ٢٠٠٩ " تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية " ورقة عمل مقدمة إلي الملتقي العربي الأول حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال تجارب عربية وأجنبية ، المنعقد في الشارقة في الفترة من ١٣-١٥ أبريل ٢٠٠٩ م ،

(٨) فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠٠٥ " الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية "، منشورة في Egyptian Banking Institute, Corporate Governance in the Banking Sector Workshop, March 2006.

(٩) كامل محمد المغربي ، ٢٠٠٧ " الإدارة-أصالة المبادئ ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن الحادي والعشرين " ، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن .

الكتب المتخصصة :

(١٠) محمد العربي شاكر، ٢٠١١ ، " حوكمة وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة الاقتصادية " ، بحث مقدم إلي مؤتمر الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية ، ١٨-١٩ / ٥ / ٢٠١١ ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر، .

(١١) محسن أحمد الخضيري ، ٢٠٠٥ " حوكمة الشركات " ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولي ،

(١٢) محمد حسن يوسف ، ٢٠٠٧ ، " محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر " ، بنك الاستثمار القومي ، يناير ، .

(١٣) محمد مصطفي سليمان ، ٢٠٠٦ ، " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري " ، مصر ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، .

(١٤) محمد نبيل علام ، اكتوبر ١٩٩١، " حدود المسؤولية الاجتماعية " مجلة الإدارة العامة، العدد ٧٢ ، .

(١٥) د/ محمد ياسين غادر ، (١٥-١٧ ديسمبر ٢٠١٢)، " محددات الحوكمة ومعاييرها " ، المؤتمر العلمي الدولي ، عولمة الإدارة في عصر المعرفة جامعة الجنان – طرابلس – لبنان ، .

(١٦) نجم عبود نجم ، ٢٠٠٦ ، " أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال " ، الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، .

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

(1)Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

(2)Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability

and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

(3) Gerald Grant, Shawn McKnight , 2007, Designing governance for shared services organizations in the public service, Government Information Quarterly,

(4) OECD, OECD Principles of Corporate Governance, 2004.

ثالثاً : مواقع الأنترنت :

- http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Multilingual_Ext_Content/IFC_External_Corporate_Site/Home_AR
- http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/citizenship/ourcitizenshipfocus.html
- http://www.microsoft.com/about/corporatecitizenship/en-us/reporting/
- http://www.csrsa.net/
- www.hawkama.net
- w.wam.ae
- www.managemarket.com
- www.oecd.org

References:

• **alkutub alama:**

• 'iibrahim aleisawi , 2003 , " altanmiat fi ealam mutaghayir - dirasat fi mafhum altanmiat wamuashiratiha" , dar alshuruq , alqahirat ,

• albakri tamir yasir , 2001 , " altaswiq walmaswuwliat aliajtimaeia " , dar wayil lilnashr waltawziei, eamaan (al'urduni), altabeat al'uwlaa , .

• albank al'ahli almisriu,2003 , 'uslub mumarasat sulutat al'iidarat alrashidat fi alsharikati: hawkamat alsharikati. alnashrat alaiqtisadiatu, aleadad althaani, almujalad alsaadis walkhamsun .

• jaridat alriyad , 2008 m , aleadad raqm 14467 , alsabt 24 muharam 1929h - 2 fibrayir .

• tariq eabd aleal , 2007 , " hawkamat alsharikat " , aldaar aljamieiat , .

• earabat rabih wakhrun " almaswuwliat alaijtimaeiat lilsharikat wadawruha fi altanmiat - eard tajarib baed alsharikat alealamiati- " , mutamar almaswuwliat alaijtimaeiat , aljazayir , .

• easkar alharithi , 2009 " tajribat almamlakat alearabiat alsaeudiat fi tarsikh 'usus almaswuwliat alaijtimaeia " waraqat eamal muqadimat 'iilay almultaqi alearabii al'awal hawl almaswuwliat alaijtimaeiat limuasasat al'aemal tajarib earabiat wa'ajnabiat , almuneaqad fi alshaariqat fi alfatrat min 13-15 'abril 2009 m ,

• fuad shakir, alhakam aljayid fi almasarif walmuasasat almaliat alearabiat hasab almaeayir alealamiati, waraqat muqadimat 'iilaa almutamar almasrifii alearabii lieam 2005 " alshirakat bayn aleamal almasrifii walaistithmar min 'ajl altanmia ", manshurat fi Egyptian Banking Institute, Corporate Governance in the Banking Sector Workshop, March 2006.

• kamil muhamad almaghribii , 2007 " al'iidaratu-'asalat almabadi wawazayif almunsha'at mae hadathat watahadiyat alqarn alhadi waleishrin " , dar alfikri, altabeat al'uwlaa, eaman, al'urduni .

• **alkutub almutakhasisa:**

• muhamad alearabiu shakir, 2011 , " hawkamat wazifat albahth waltatwir fi almuasasat alaiqtisadia " , bahath muqadam 'iilaya mutamar al'iibdae waltaghyir altanzimii fi almunazamat alhadithat

dirasatan watahlil tajarib wataniat wadualiat , 18-19 /5 / 2011 , kuliyat aleulum alaiqtisadiat waeulum altasyir , aljazayar, .

• muhsin 'ahmad alkhudayri , 2005 " hawkamat alsharikat " , majmueat alniyl alearabiat , alqahirat , altabeat al'awaliu ,

• muhamad hasan yusuf , 2007 , " muhadadat alhawkamat wamaeayiruha mae 'iisharat khasat linamat tatbiqiha fi misr " , bank alaistithmar alqawmii , yanayir , .

• muhamad mustafi sulayman , 2006 , " hawkamat alsharikat wamuealajat alfasad almalii wal'iidarii " , misr , al'iiskandariat , aldaar aljamieiat , .

• muhamad nabil ealaam , aktubar1991, " hudud almaswuwliat aliajtimaeia " majalat al'iidarat aleamati, aleadad 72 , .

• d/ muhamad yasin ghadir , (15-17 disambir 2012), " muhadadat alhawkamat wamaeayiruha " , almutamar aleilmiu alduwaliu , eawlamat al'iidarat fi easr almaerifat jamieat aljinan - tarabulus - lubnan , .

• najam eabuwd najm , 2006 , " 'akhlaqiaat al'iidarat wamaswuwliaat al'aemal fi sharikat al'aemal " , alwaraq lilnashr waltawzie , altabeat al'uwlaa, eaman, al'urdunn.

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة ٨١٧
الحوكمة ٨١٩
إشكالية البحث : ٨٢١
أهداف البحث : ٨٢٢
أهمية البحث : ٨٢٢
منهج البحث : ٨٢٣
خطة البحث : ٨٢٣
المبحث الأول مفهوم حوكمة الشركات طبقاً لمحدداتها ومعاييرها ٨٢٤
المطلب الأول " تعريف الحوكمة " : ٨٢٥
المطلب الثاني : " أهداف الحوكمة [٥]" : ٨٢٧
المطلب الثالث : " محددات الحوكمة :" ٨٢٨
المطلب الرابع : " معايير الحوكمة " : ٨٣٠
الفرع الأول : معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) [٥] ٨٣١
الفرع الثاني : معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (BASEL COMMITTEE) [٥] ٨٣٣
الفرع الثالث : معايير مؤسسة التمويل الدولية (INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION) : ٨٣٤
المبحث الثاني المسئولية الاجتماعية وأهميتها في المجتمع ٨٣٥
المطلب الأول : تعريف المسئولية الاجتماعية للشركات ٨٣٦
المطلب الثاني : أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات بالنسبة للعملاء والمجتمع ٨٣٨
المبحث الثالث الأهمية الاقتصادية للمسئولية الاجتماعية للشركات والعلاقة بينها وبين مبادئ ومعايير الحوكمة ٨٣٩
المطلب الأول : حوكمة الشركات ومنع الأزمات المالية ٨٤٠
المطلب الثاني : حوكمة الشركات ودورها في إبراز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص ٨٤١
المبحث الرابع نماذج من المسئولية الاجتماعية للشركات على مستوي العالم وعلى مستوى المملكة العربية السعودية ٨٤٢
المطلب الأول : تجربة شركة سامسونج والمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع ٨٤٣
المطلب الثاني : تجربة شركة مايكروسفت والمسئولية الاجتماعية ٨٤٥
المطلب الثالث : تجارب ونماذج لبعض الشركات في المملكة العربية السعودية في مجال المسؤولية الاجتماعية.. ٨٤٧

الفرع الأول : البنك الأهلي التجاري والمسؤولية الاجتماعية ٥ : ٨٤٧
الفرع الثاني : مجموعة صافولا : ٨٥٠
الخاتمة ٨٥٣
النتائج ٨٥٣
التوصيات ٨٥٣
المراجع ٨٥٦
REFERENCES: ٨٥٩
فهـــرس الموضوعـــات ٨٦١